

## سياسات ترشيد الإنفاق وأثرها على الإقتصاد. دراسة على الإقتصاد الليبي 2000 - 2023

د. عبد الحكيم الطاهر عمر

كلية صرمان للعلوم والتقنية

[Aath2255@gmail.com](mailto:Aath2255@gmail.com)

### مستخلص البحث:

تتسبب مشكلة تزايد الإنفاق العام مع محدودية الإيرادات العامة والمرتكزة أساسا على قطاع النفط في خلق عدم توازن بين الإيرادات والنفقات وبالتالي ظهور عجز في الموازنة العامة للدولة، فلا بد من وجود سياسات مالية للحفاظ على المال العام من الهدر والتبذير، ومن هذه السياسات الإصلاحية هي سياسة ترشيد الإنفاق العام، وذلك لرفع كفاءة وفعالية توظيف الإنفاق العام، ولا يعني ذلك تقليص الإنفاق وعدم تحقيق الأهداف المرغوبة.

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع الإنفاق العام في ليبيا ومعرفة الآليات المتبعة في ترشيده، ومعرفة الصعوبات التي تواجه التطبيق، والوصول إلى جملة من النتائج والتوصيات، وقد تم ذلك بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمعتمد على ما تحصلنا عليه من بيانات منشورة من الجهات ذات العلاقة بموضوع البحث.

ومن خلال البحث تم التوصل إلى بعض النتائج كان من أهمها أن سياسات ترشيد الإنفاق العام لم تؤدي الغرض منها في ضبط الإنفاق العام وتقليل الهدر في المال العام، وأن العجز في الموازنة لا يعني دائما القصور في الإيرادات، حيث أن الفساد المالي والإداري من أكبر العوامل التي تقلل من فرص تغطية النفقات العامة، وقد خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات من أهمها العمل على تنويع الإقتصاد بأنشطة ذات طبيعة إنتاجية وذلك من خلال ترشيد إستخدام الموارد النفطية وإستثمارها.

**الكلمات المفتاحية:** الإنفاق العام، الترشيذ، الموازنة، المال العام. الإيرادات العامة.

## Rationalization of Public Spending and Its Impact on the Volume of Public Spending in the Libyan Economy

Dr. Abdulhakim Altahir Omar

Surman College of Science and Technology  
[aath2255@gmail.com](mailto:aath2255@gmail.com)

### Abstract:

The problem of increasing public spending with limited public revenues, primarily dependent on the oil sector, creates an imbalance between revenues and expenditures, leading to a budget deficit for the state. Therefore, financial policies are needed to protect public funds from waste and extravagance. One of these reform policies is the policy of rationalizing public spending to enhance the efficiency and effectiveness of public expenditure allocation. This does not mean reducing spending to the point of not achieving the desired objectives. This research aims to explore the current state of public spending in Libya, examine the mechanisms used to rationalize it, identify the challenges faced in its implementation, and arrive at a set of findings and recommendations. The research was conducted using a descriptive analytical method based on published data from relevant agencies related to the research topic. The research reached several findings, the most important of which is that public spending rationalization policies have not fulfilled their intended purpose of controlling public expenditure and reducing waste of public funds. Additionally, a budget deficit does not always indicate a shortfall in revenue, as financial and administrative corruption is among the major factors that limit the ability to cover public expenditures. The research concluded with several recommendations, the most important being the need to diversify the economy with activities of a productive nature through the rationalized use and investment of oil resources

**Keywords:** Public Spending, Rationalization, Budget, Public Funds, Public Revenues.

## مقدمة:

يعتبر الإقتصاد الليبي من الإقتصادات الريعية التي تعتمد فيه الدولة على الإيرادات النفطية للقيام بمهامها بالإنفاق على السلع والخدمات ومشاريع التنمية، حيث بلغ حجم الإيرادات في سنة 2022 م حوالي 134.4 مليار دينار، وهذا المبلغ يمثل ما نسبته تقريبا 97% من إجمالي الإيرادات في نفس السنة.

وتعتبر ظاهرة نمو الإنفاق العام عبر الزمن ظاهرة طبيعية نتيجة زيادة حجم السكان والحاجات الإقتصادية والإجتماعية والأمنية المتزايدة والمتنوعة والمتجددة، وباعتبار أن الإنفاق العام أداه من أدوات السياسة المالية التي تهدف لتحفيز التنمية الإقتصادية وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، خاصة في الدول النامية التي تعاني من إختلالات إقتصادية مزمنة والتي من أهمها إرتفاع الدين العام وعجز الموازنة العامة وإرتفاع معدلات التضخم، وهو ما يحتم على هذه البلدان ترشيد الإنفاق العام وضبط محدداته وأثاره بما يحقق النمو والإستقرار الإقتصادي. (عليش، ساسي، 2022، ص ص 2-3)

شهد الإقتصاد الليبي خلال السنوات الأخيرة نموا كبيرا في حجم الإنفاق العام إلى درجة الهدر والتبذير بشكل مبالغ فيه حيث بلغ في سنة 2022 م حوالي 127.9 مليار دينار، ولم ينعكس هذا الإنفاق على مستوى المعيشة لأفراد المجتمع أو البنى التحتية أو مشروعات التنمية في الدولة، وذلك لغياب الرقابة الفعلية والمحاسبة ومقاضاة ومعاقبة المخالفين في إطار سياسة مالية رشيدة، ومن هنا يأتي هذا البحث لدراسة وتحليل سياسات ترشيد الإنفاق العام ومدى إمكانية تطبيقها في الدولة.

## مشكلة البحث:

الحكومات في جميع دول العالم مسؤولة بالكامل عن الأنشطة الإقتصادية من خلال تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها من وراء هذه الأنشطة، ووضع الخطط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك، ونظراً لأن الإقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة للدولة، وضعف ومحدودية القطاع الإنتاجي غير النفطي، والإقبال المتكرر للحقول والموائئ النفطية، وهشاشة وإقسام المؤسسات السيادية، وفي ظل نقص موارد الدولة ومحدوديتها وزيادة نفقاتها، ما أدى إلى

زيادة حجم الدين العام، الأمر الذي يجعل الحكومة ملزمة لإصلاح مالية الدولة وذلك عن طريق ترشيد الإنفاق العام. فما هي الإجراءات المتخذة من الحكومة الليبية لترشيد الإنفاق والحفاظ على الأموال العامة، وهل حققت هذه الإجراءات التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة.

### فرضية البحث:

سياسات ترشيد الإنفاق العام المتبعة في ليبيا تؤدي إلى ضبط الإنفاق العام وتقليل الهدر ما يسهم في ضبط الموازنة العامة للدولة وعدم وجود عجز فيها لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات

### أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي: -

- 1 - الوقوف على واقع الإنفاق العام في ليبيا.
- 2 - معرفة الآليات المتبعة في ترشيد الإنفاق العام والتي تساهم في إستغلال وإدارة الموارد المتاحة بطريقة مثلى تحقق حجم أمثل للإنفاق العام ما يؤدي إلى عدم ظهور عجز في الموازنة العامة للدولة
- 3 - معرفة الصعوبات والمعوقات التي تواجه تطبيق سياسات ترشيد الإنفاق العام.

### منهجية البحث:

من أجل دراسة المشكلة موضوع البحث، والإجابة عن التساؤل المطروح وإختبار الفرضية المعتمدة في البحث يتعين علينا إتباع المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، لأن هذا الأسلوب هو الأنسب لدراسة هذا الموضوع، حيث تم الإستعانة بالبيانات المعلنة من الجهات الرسمية مثل المصرف المركزي والهيئات الرقابية لدراسة حجم الإنفاق العام وأسباب تزايدته والآليات الممكنة لترشيده.

### أهمية البحث:

إبراز الدور الذي تلعبه سياسات ترشيد الإنفاق العام في الإقتصاد الليبي من ناحية الإستقرار الإقتصادي والتوازن المالي.

### حدود البحث:

الحدود المكانية والزمنية: تمت الدراسة على الإقتصاد الليبي حسب ما يتوفر من بيانات من الجهات الرسمية خلال الفترة (2000 – 2023) الدراسات السابقة:

#### 1 - دراسة (دحمري وآخرون، 2017 م، ص 77):

خلصت الدراسة إلى سياسات ترشيد الإنفاق العام مهمة نحو تخصيص أمثل للموارد في ظل شح مصادر التمويل، كما هدفت هذه الدراسة إلى توضيح السياسة الإنفاقية النموذجية التي يتوجب على الدولة إتباعها من أجل تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية والإجتماعية المرغوب فيها، وقد تطرقت هذه الدراسة إلى بعض المفاهيم حول السياسة المالية وترشيد سياسة الإنفاق العام، وأهم الأساليب والتجارب العالمية المتعلقة بترشيد الإنفاق العام، ومن خلال الدراسة التقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر كانت هناك محاولة للتطرق لجانب النفقات العامة في إطار ميزانية الدولة وتوجهاتها، وتبيان مدى رشادتها وأهميتها في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية والإجتماعية.

#### 2 - دراسة (الأسدي، 2022 م، ص 4):

خلصت الدراسة إلى أن سياسة ترشيد الإنفاق العام تسهم في إحداث تعديل مالي للإنفاق العام، لذا يتطلب التطبيق الفعلي لسياسة ترشيد الإنفاق العام مجموعة تدابير تقف أمام عوائق ترشيد الإنفاق العام، أهمها الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، التحول عن موازنة البنود إلى الموازنات الحديثة كموازنة البرامج والأداء وموازنة التخطيط، تنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال إستثمار الإيرادات النفطية بإنشاء مشاريع لها دور في تنشيط قطاعات أخرى وأيضاً السعي لرفع كفاءة النظام الضريبي.

#### 3 - دراسة (عبود، 2022 م، ص 209):

بههدف إبراز الدور الذي تلعبه السياسة الجيدة للمالية العامة للدولة في الحفاظ على الموارد المالية ومعرفة آليات ترشيد النفقات العامة، ومحاولة تعميم إسقاط عوامل ومتطلبات كفاءة إدارة الإنفاق العام على سياسات ترشيد الإنفاق العام في ليبيا، ومن خلال عرض هيكلية النفقات العامة للدولة الليبية ودراسة تطورها لغرض تحديد ملامح السياسة المالية في

ليبيا وتحليلها، يمكن استنتاج أن السياسة المالية العامة للدولة الليبية لم تسهم بكفاءة في الحفاظ على الموارد المالية، ولم يتم إنفاق المال العام بأسلوب يتسم بالرشاد، وينبغي تنفيذ تدبير الإصلاح وضبط أوضاع المالية العامة في جانب إدارة الموازنة، وفي جانب النفقات العامة، وفي جانب الإيرادات العامة.

### الإطار النظري:

#### الإنفاق العام:

أدى قيام الدولة على إختلاف هيئاتها العامة إدارتها للنشاط المالي والذي استهدفت من خلاله إشباع الحاجات العامة التي يحددها النظام الإقتصادي المتبع في الدولة، وخصائص مراحل التطور التي يمر بها إلى تحمل نفقات ضخمة يتزايد حجمها بصورة مستمرة، وتسمى هذه النفقات بالنفقات العامة تمييزا لها عن النفقات الخاصة التي يقوم بها الأفراد والتي تكون متعلقة بالنشاط المالي الخاص، وبذلك تنحصر النفقات العامة على قيام الهيئات والمؤسسات العامة من مركزية ومحلية باستخدام مواردها النقدية بقصد إشباع الحاجات العامة.

#### مفهوم النفقة العامة وعناصرها الأساسية:

- تعرف النفقات العامة على أنها المبالغ النقدية التي تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة. (عمرو، 2007، ص 45)
  - وتعرف النفقة العامة على أنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة، فالحكومة كما نعلم تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة، الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم، ويستلزم أداء هذه الخدمات إنفاقا من جانب الحكومة. (فوزي، ص 39)
- يحدد مفهوم النفقة العامة عناصرها التي تستند إلى كل من طبيعتها وصفة القائم بها وهدفها والتي يمكن حصرها في ثلاث عناصر أساسية وهي: (عمرو، 2007، ص 43)
- أ- إستعمال مبلغ من النقود: حيث أن المعاملات والمبادلات التجارية تتم في ظل نظام إقتصادي نقدي وبالتالي فالنقود وسيلة الدولة في الإنفاق شأنها شأن الأفراد، وعلى ذلك لا تعتبر الوسائل غير النقدية التي قد تتبعها الدولة للحصول على ما تحتاجه من سلع أو لمنح المساعدات من قبيل النفقات العامة.

ب- صدور النفقة العامة من هيئة عامة: تعتبر الهيئات العامة والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية هي المسؤولة عن إصدار النفقة العامة، ولا يجوز للشخصية الطبيعية إنفاق مبالغ حتى لو كانت هذه الشخصيات تهدف إلى تحقيق النفع العام، فلو فرضنا أن مجموعة من الأشخاص تبرعوا لبناء مرفق عام يخدم المجتمع مثل مستشفى أو مدرسة أو مسجد فإن ذلك لا يعتبر نفقة عامة بل يدخل في إطار الإنفاق الخاص.

ج- إستهداف النفقة العامة لتحقيق النفع العام: في كثير من الأحيان يصعب مراعاة هذه القاعدة نتيجة صعوبة تحديد الحاجة العامة تحديدا موضوعيا وبالتالي يمكن الإعتماد على إستخدام الدولة لسلطتها السياسية في عملية التقدير والتخمين الموضوعي للحاجات العامة، إلا أن الدولة في هذه الحالة قد تسيء إستعمال حقها في تقدير الحاجات العامة وبالتالي النفقات العامة.

#### تقسيمات النفقات العامة:

تعددت الأسس التي تتم على أساسها تقسيمات النفقات العامة إلى أسس إدارية وسياسية وإقتصادية، ولكن يلاحظ أن الدول قد لا تأخذ بهذه التقسيمات العلمية أو النظرية بل تلجأ إلى تقسيمات أخرى وضعية مراعية في ذلك مختلف الإعتبارات التاريخية والسياسية والإدارية الخاصة بها.

#### 1 - التقسيم الإداري للنفقات العامة (يونس، 2013، ص ص 30-31):

وفقا لهذا التقسيم تصنف النفقات العامة تبعا للوحدات الإدارية التي تباشر النشاط العام، فتخصص نفقات لمجلس الوزراء مثلا أو لوزارة التعليم أو الصحة أو غيرها من الوزارات والمصالح العامة المختلفة.

ونظرا لتطور الجهاز الإداري للدولة وتعقده وإتساع الإنفاق العام وتعدد مجالاته، فقد أصبح توزيع الإنفاق العام يتم على مراحل متعددة، بحيث يخصص مبلغ إجمالي لكل جهاز من الأجهزة الرئيسية (كل وزارة مثلا) ثم يتولى هذا الجهاز بدوره تقسيم نفقاته على الهيئات التابعة له، ومما يزيد الأمر صعوبة أن الجهاز الإداري للدولة يتعرض عادة للتغيرات من

فترة لأخرى بحيث تنتقل تبعية بعض الهيئات والمشروعات من جهاز لآخر من الأجهزة العامة.

ويعتبر هذا التقسيم أساسيا في كل موازنة عامة إذ لا بد منه لكي يستطيع رئيس كل وحدة إدارية أن يرسم سياسته الإنفاقية في حدود إختصاصه وتبعا للإمكانيات المالية المتاحة له من الموارد العامة.

## 2 - التقسيم الإقتصادي للنفقات العامة:

يقوم هذا التقسيم على أساس الطبيعة الإقتصادية للنفقات العامة، سواء من حيث آثارها المباشرة على الدخل الوطني أو من حيث دوريتها وكيفية تغطيتها، فمن حيث آثارها تقسم إلى نفقات حقيقية وأخرى تحويلية، ومن حيث دوريتها إلى نفقات عادية وأخرى إستثنائية.

### 1.2 النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

- النفقات الحقيقية (عمرو، 2007، ص 47):

وهي إنفاق الأموال العامة على الأجور والمرتبات للعاملين بالدولة وعلى شراء السلع والخدمات اللازمة لتسيير عمل إدارات وأجهزة الدولة، وهذا النوع يزيد من الناتج الوطني.

- النفقات التحويلية (يونس، 2013، ص 33):

وهي تلك النفقات العامة التي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني بشكل مباشر ولكنها تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع وفئاته، فالدولة تقوم بإنفاقها بدون مقابل بقصد زيادة القوة الشرائية لبعض فئات المجتمع أو قطاعاته دون أن ينطوي ذلك على إستهلاك جانب من إنتاج المجتمع من السلع والخدمات كما هو الحال بالنسبة للنفقات الحقيقية، ومثال ذلك الإعانات الإجتماعية المقدمة للعجزة والفقراء.

ففي هذه الحالة لا تحصل الدولة على خدمة معينة أو سلعة مقابل هذا الإنفاق، بل هو مجرد تحويل لقوة شرائية من دافعي الضرائب، ومصادر الإيرادات الأخرى للمنتفعين بهذه المصروفات، وتبعا لذلك فإن النفقات التحويلية تقسم إلى الأنواع التالية:

● نفقات تحويلية إقتصادية:

وهي التي تقوم بها الدولة بهدف تحقيق التوازن الإقتصادي، ومثال ذلك الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بقصد تخفيض تكلفة إنتاجها، وكذلك الدعم الذي يحصل عليه الفلاحين بقصد ضمان مستوى معين من الدخل لهم، وكذلك الإعانات التي تقدم لبعض المشروعات التي توفر خدمات مهمة للمجتمع، كما تمثل الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدولة لبعض القطاعات الإنتاجية مثالا آخر لهذه النفقات.

- نفقات تحويلية إجتماعية:

وهي النفقات التي تستهدف تحقيق التوازن الإجتماعي من خلال رفع مستوى حياة بعض أفراد المجتمع وفئاته، من ذلك الإعانات أو المساعدات التي تمنحها الدولة لمحدودي الدخل أو لأصحاب الأسر الكبيرة، أو للمتضررين من حرب أو فيضان أو جفاف أو زلزال، كما تشمل مساهمة الدولة في أنظمة التأمينات الإجتماعية وصندوق الضمان الإجتماعي.

- نفقات تحويلية مالية

وهي النفقات التي تقوم بها الدولة بمناسبة مباشرتها لنشاطها المالي، وأهم صورها فوائد الدين العام وأقساط إستهلاكه السنوية.

## 2.2 النفقات العادية والنفقات غير العادية (يونس، 2013، ص ص 34-35):

- النفقات العادية:

ويقصد بها تلك النفقات التي تتصف بالدورية والانتظام وبالتالي تتكرر من سنة إلى أخرى، ولا يقصد بالتكرار ثبات مقدار النفقة كل سنة، فقد تتغير قيمتها بالزيادة أو النقصان كمرتبات الموظفين.

- النفقات غير العادية:

وهي تلك النفقات التي لا تتكرر بانتظام في ميزانية الدولة فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة مثل نفقات الحروب والنفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية والنفقات الإستثمارية الكبرى.

## 3- التقسيم السياسي للنفقات العامة (يونس، 2013، ص 37):

تقسم النفقات العامة من حيث الغاية السياسية التي تهدف إلى تحقيقها، إلى نفقات محايدة وأخرى إيجابية أو فعّالة.

- النفقات المحايدة:  
وهي التي لا تؤثر بصورة مباشرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهي النفقات الرئيسية وفقا للمفهوم التقليدي للمالية العامة (الدفاع، الأمن، القضاء).
- النفقات الإيجابية أو الفعالة:  
وهي التي تؤثر بشكل مباشر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتنقسم هذه النفقات بحسب طبيعة أهدافها إلى عدة أنواع أهمها:
- النفقات السياسية: مثل المصاريف السرية التي تستعين بها الحكومات للتأثير على الحياة السياسية في الداخل أو الخارج كتقديم إعانات للأحزاب أو الصحف المؤيدة أو لحكومات حليفة أو صديقة، أو تقديم العون للجماعات المناهضة لحكومة عدوة أو لحركة تحرر وطني.
- النفقات الاجتماعية: كالمساعدات الاجتماعية ونفقات التعليم والصحة وكل ما من شأنه تحسين ظروف المعيشة.
- النفقات الاقتصادية: وهي التي تهدف إلى تحقيق سياسة التدخل التي تتبعها الدولة في المجال الاقتصادي كتشجيع الصادرات.

#### 4 - التقسيم الوضعي للنفقات العامة (يونس، 2013، ص ص 38-39):

- لا تتقيد الدول بالأسس النظرية أو الاقتصادية لتقسيم نفقاتها وإنما تعتمد إلى تقسيمها وفقاً لاعتبارات أخرى قد تكون تاريخية أو إدارية أو وطنية، ونظراً لهذه الاعتبارات فإن كل دولة تأخذ بالتقسيم الذي بلانها، وسنقدم لبعض النماذج التي تأخذ بها بعض الدول في تقسيماتها للنفقات العامة وكذلك ما تتبعه ليبيا من تقسيمات لنفقاتها العامة.
- ففي المملكة المتحدة تقسم النفقات العامة إلى قسمين هما:
  - النفقات الجارية أو العادية وهي التي تغطي بالإيرادات العامة كالضرائب والرسوم وأهمها: خدمة الدين العام، الدفاع، تطبيق القانون والنظام والعدالة، التعليم ورعاية الطفولة، الصحة، الإسكان، الزراعة والغذاء، الصناعة والتجارة، النقل والمواصلات، الإعانات والتحويلات للقطاع العائلي، المعاشات والتأمين، الكومنولث والشؤون الخارجية.

- النفقات غير الجارية أو غير العادية وهي التي يسمح للحكومة أن تلجأ للقروض العامة لتغطيتها، ويغلب على هذه النفقات الطبيعة الرأسمالية مثل قروض الصناعات المؤممة، قروض تنمية المدن، دفع تعويضات الحرب، قروض للحكومات الأجنبية.
- وفي روسيا تقسم النفقات العامة تبعاً للوظائف التي تقوم بها الدولة، ثم تقسم النفقات الخاصة بكل وظيفة تبعاً للجهات الإدارية التي تقوم بها، وأهم هذه التقسيمات: تنمية الإقتصاد الوطني، التنمية الإجتماعية والثقافية، الدفاع والأمن القومي، العدالة، الدين العام، إعانات المشروعات التجارية، إعانات الهيئات المختلفة، نفقات متنوعة.
- وفي الولايات المتحدة فإن النفقات العامة تقسم وظيفياً إلى تسعة أقسام وهي: الدفاع الوطني، الشؤون الدولية، المساعدات والخدمات الخاصة بالمحاربين القدماء، الرفاهية والصحة والتعليم، الزراعة، الثروات الطبيعية، التجارة والقوى العاملة، السلطات الحكومية، فوائد الدين العام.
- وتقسم النفقات العامة في ليبيا إلى نفقات جارية أو تسييرية وأخرى نفقات تحول أو إستثمارية، وإذا أخذنا ميزانية سنة 1988 م كمثال لذلك فإننا سنلاحظ أن القسم الأول الذي يضم النفقات التسييرية قد أشتمل على إحدى وعشرين قسماً وأن القسم الثاني المتعلق بنفقات التحول قد أشتمل على ثمانية عشر قسماً.
- النفقات الجارية (الجريدة الرسمية، 1988، ص ص 637-640) وتشمل: نفقات مجلس الوزراء، العدل والأمن، الصحة، التعليم والبحث العلمي، التخطيط، الإقتصاد والتجارة الخارجي، الصناعة، الخزانة، المواصلات والنقل البحري، الخدمة العامة، الإعلام والثقافة، الإتصال الخارجي، الثروة البحرية، التدريب والتكوين المهني، صندوق الضمان الإجتماعي، الطاقة والكهرباء، الإنتاج الزراعي، المتفرقات، دعم الهيئات، حساب الطوارئ.
- نفقات التحول (الجريدة الرسمية، 1988، ص 649) وتشمل: الإستصلاح الزراعي، الصناعة، النفط والغاز، الكهرباء، الطاقة، التعليم والبحث العلمي، الإعلام والثقافة، القوى العاملة، الصحة، الضمان الإجتماعي، الرياضة، الإسكان والمرافق، المواصلات والنقل البحرية، الإقتصاد، التخطيط، تنمية المناطق، إحتياطي المشاريع.
- وتقسم النفقات العامة في ليبيا في السنوات الأخيرة إلى خمسة أبواب هي كما يلي:

- الباب الأول – المرتبات والمهايا وما في حكمها .
  - الباب الثاني – النفقات التسييرية والتجهيز والتشغيل.
  - الباب الثالث – النفقات الرأسمالية (ميزانية التحول).
  - الباب الرابع – الدعم وموازنة الأسعار وينقسم هذا الباب إلى عدة بنود هي: دعم المحروقات، دعم الكهرباء، دعم الأدوية، دعم النظافة العامة، دعم المياه والصرف الصحي، علاوة الأبناء، أخرى.
  - الباب الخامس – ميزانية الطوارئ.
- 5- ظاهرة تزايد الإنفاق العام:
- من الظواهر المالية المعروفة أن حجم النفقات العامة في مختلف الدول على إختلاف أنظمتها الإقتصادية يتجه إلى التزايد سنة بعد أخرى ويكفي أن نلقي نظرة على الإحصائيات الخاصة بتطور الإنفاق العام في الدول المختلفة حتى نرى بوضوح أن إتجاه النفقات العامة في تزايد مستمر، بغض النظر عن درجة النمو الإقتصادي والإختلاف في طبيعة الأنظمة الإقتصادية.

### أسباب تزايد الإنفاق العام:

#### 1- الأسباب الظاهرية:

المقصود بالأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام تلك التي تؤدي لتضخم أرقام الإنفاق دون أن يقابلها زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين أو تحسين في مستوياتها، وأهم هذه الأسباب:

#### - التضخم:

الإرتفاع في المستوى العام للأسعار الذي قد تشهده السلع والخدمات، يتطلب إنفاقا عاما نقديا أكبر للمحافظة على المستوى السابق للمنفعة المتحققة من هذه السلع والخدمات، ما يتطلب ازدياد عدد الوحدات النقدية التي تدفع للحصول على نفس السلعة أو الخدمة سابقا، ويترتب على ذلك زيادة أثمان مشتريات الدولة ومرتببات العاملين بها، ما ينجم عنه تزايد

النفقات العامة حتى لو ظل حجم ومستوى الخدمات العامة المؤداة ثابتاً. (الجريدة الرسمية، 1988، ص ص 44-45)

#### - تغيير النظم المالية والمحاسبية:

إن إختلاف أساليب قيد الحسابات المالية وتغيرها بصورة مستمرة يؤدي إلى زيادة النفقات بشكل ظاهري، إذ يتم في هذه الحالة الإنتقال من قواعد الميزانية الصافية التي تستند على إمكانية إجراء المقاصة بين الإيرادات والنفقات إلى قواعد الميزانية العامة للدولة كقاعدة الشمولية التي تقتضي قيد الإيرادات والنفقات الكلية دون إجراء المقاصة بينهما وهو ما انعكس على حجم النفقات العامة التي أصبحت تتزايد من سنة إلى أخرى، وكذلك قد يزداد حجم الإنفاق العام زيادة ظاهرية نتيجة لتغير الأساليب الحكومية، إذا ما حدث تعديل في بدء السنة المالية الجديدة، كذلك فإن تعدد الميزانيات العامة وما ينشأ عن ذلك من تداخل فيما بينها حيث يحدث التكرار ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام زيادة ظاهرية. (حشيش، 1996، ص 104)

#### - زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:

إذا كان الإنفاق العام يتزايد لمواجهة التوسع في مساحة الدولة أو زيادة عدد سكانها، فإن إتجاه النفقة العامة إلى التزايد في هذه الحالات يكون بسبب إتساع نطاق الحاجة إلى نفس أنواع الخدمات في المساحات الجديدة التي أضيفت لإقليم الدولة، أو لمواجهة حاجات السكان المتزايدين من تلك الخدمات والمنافع العامة، ما يؤدي بالتالي إلى زيادة الإنفاق العام. (حشيش، شبحه، 1998، ص 171)

#### 2- الأسباب الحقيقية :

- الأسباب الإقتصادية (يونس، 2007، ص ص 46-47):

#### • زيادة الدخل الوطني:

يترتب على نمو الدخل الوطني زيادة في دخول الأفراد وإرتفاع في مستوى معيشتهم ومن المعروف أنه كلما زادت دخول الأفراد قلت مقاومتهم لما تفرضه الدولة من ضرائب ورسوم، ما يسهل على الدولة إقتطاع مبالغ كبيرة من دخولهم تخصصها لتحسين خدماتها القائمة وتقديم خدمات جديدة لهم.

## • تزايد تدخل الدولة في المجال الإقتصادي:

كانت الدولة في ظل النظام الرأسمالي الحر الذي ساد خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وطول القرن التاسع عشر لا تتدخل في النشاط الإقتصادي وتكتفي بتسيير المرافق العامة الرئيسية كالدفاع والأمن والعدالة، ولكن هذا الوضع قد تغير في القرن العشرين حينما ظهرت بوضوح مساوئ النظام الرأسمالي الحر ما أدى إلى إنقضائه وظهور السياسات التدخلية خاصة في المجال الإقتصادي، وقد أدى التدخل الموسع للدولة في النشاط الإقتصادي إلى زيادة النفقات العامة بشكل كبير.

### - الأسباب الإجتماعية:

أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركيز في المدن والمراكز الصناعية وحيث أن حاجات سكان المدن أكبر وأكثر تعقيدا من حاجات سكان الريف، كذلك أدى إنتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الإجتماعي، فأصبح الأفراد يطالبون الدولة بالقيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وعم القدرة على الكسب، وقد أستنتج قيام الدولة بهذه الإعانات والخدمات الإجتماعية زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية (حشيش، شичه، 1998، 167-168)

### الأسباب السياسية (عجام، 1992، ص ص 327-328):

يمكن تلخيص الأسباب السياسية في النقاط التالية:

- إنتشار المبادئ الديمقراطية ووصول بعض أفراد العائلات ذات الدخل المنخفض إلى السلطة أدى إلى زيادة الإنفاق العام لصالح الفئات المحرومة.
- تزايد عدد المنظمات الدولية والإقليمية وضرورة المشاركة فيها إضافة إلى زيادة عدد الهيئات الدبلوماسية في الخارج ما أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام.
- المساعدات والهبات والإعانات المباشرة وغير المباشرة للدول النامية.
- زيادة الإنفاق العسكري المتمثل في شراء السلاح والتدريب عليه.
- نفقات إعادة البناء والإعمار بعد الحرب.

## - الأسباب الإدارية:

إن سوء التنظيم الإداري وعدم مجاراته لتطور المجتمع الإقتصادي والإجتماعي ولتطور وظائف الدولة، وكذلك الإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام زيادة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين، وهي زيادة غير منتجة إنتاجاً مباشراً لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، فهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية أو الناقلة منها إلى النفقات الفعلية. (حشيش، 1996، ص 102).

## - الأسباب المالية:

من أهم الأسباب المالية التي ساعدت على زيادة النفقات العامة سهولة الإقتراض فاتجهت الدولة إلى عقد القروض العامة للحصول على موارد للخزانة العامة تسمح بزيادة الإنفاق الحكومي، هذا فضلاً عما تستتبعه خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده، من زيادة في النفقات العامة، كذلك يؤدي وجود فائض في الإيرادات أو مال إحتياطي غير مخصص لغرض معين إلى إغراء الحكومة بإنفاقه على أوجه غير ضرورية وبذلك تزداد النفقات العامة. (حشيش، 1996، ص 102)

## تطور الإنفاق العام في الإقتصاد الليبي:

يعتبر الإقتصاد الليبي من الإقتصادات الريعية التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة، حيث تشكل الإيرادات النفطية حوالي 96% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة (النشرة الإقتصادية 2022)، فالإقتصاد الليبي حساس جداً لأي تذبذبات قد تحدث للأسعار أو لإنتاج وتصدير النفط وهو ما يعني أن التوسع أو الإنكماش في الإنفاق العام يعتمد على ما توفره الموارد النفطية من إيرادات، وأي تقلبات إقتصادية أو سياسية أو أمنية من شأنها أن تؤثر على حصيلة الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي على النفقات العامة، وهو ما حدث فعلاً للإقتصاد الليبي خلال العقود الماضية بشكل عام، وخلال فترة الدراسة لهذا البحث بشكل خاص، فقد شهد الإنفاق العام تقلبات ملحوظة بسبب عدم إستقرار الإيرادات النفطية الناتج عن عدم إستقرار الوضع السياسي والأمني، حيث شهدت هذه الفترة إقبال متكرر للحقول النفطية، إضافة إلى إشتعال الحروب من فترة إلى أخرى،

ورغم هذا التذبذب في النفقات العامة فإن هناك اتجاه عام للزيادة الكبيرة والملاحظة في الإنفاق العام، وهذا الإرتفاع بالإضافة للأسباب السابقة فهناك محددات أخرى لها تأثير على إرتفاع الإنفاق العام مثل معدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي والدين العام وزيادة عدد السكان. (عليش، 2022، ص ص 8-9)

### جدول رقم (1) حجم الإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة (2000 – 2023) بالمليون دينار

السنة	المرتبات	التسييرية	التحول	الدعم	أخرى	الاحتياطي	الإجمالي
2000	-	3,153.2	1,541.0	-	556.0	-	5,250.0
2001	-	3,596.6	1,539.0	-	496.0	-	5,631.6
2002	-	4,210.3	3,701.7	-	575.0	-	8,487.0
2003	-	3,577.7	2,910.0	-	758.5	-	7,246.2
2004	-	6,720.0	6,718.0	-	-	-	13,438.0
2005	-	8,282.0	10,273.0	-	-	2,788.0	21,343.0
2006	-	9,054.0	11,039.0	-	-	1,285.0	21,378.0
2007	-	11,993.0	18,993.0	-	-	-	30,883.0
2008	-	11,874.8	28,903.3	-	3337.4	-	44,115.5
2009	-	252.9	18,983.9	-	6,440.4	-	35,677.2
2010	-	15,121.3	23,729.4	8,019.7	7,628.4	-	54,498.8
2011	-	17,580.1	0.0	4,414.4	-	1,372.0	23,366.5
2012	-	36,733.0	5,500.0	11,708.6	-	-	53,941.6
2013	-	42,598.5	13,276.5	9,408.5	-	-	65,283.5
2014	-	26,892.0	4,482.4	12,439.8	-	-	43,814.2
2015	20,307.2	3,625.9	3,861.9	8,219.9	-	-	36,014.9
2016	19,094.0	2,488.3	1,747.6	5,841.4	-	-	29,171.3
2017	20,293.3	4,541.0	1,887.7	5,970.0	-	-	32,692.0
2018	23,606.6	5,662.6	3,390.4	6,626.8	-	-	39,286.4
2019	24,511.6	9,428.9	4,637.5	7,235.0	-	-	45,813.0
2020	21,817.0	3,565.0	1,801.0	5,600.0	-	4,527.0	37,310.0
2021	33,065.1	7,999.1	17,390.2	20,830.3	-	6,490.9	85,775.9
2022	47,139.4	8,959.9	17,464.7	20,038.0	34,2724.4	-	127,874.4
2023	59,998.5	8,990.5	11,999.0	20,000.0	24,738.4	-	125,726.4

الجدول من إعداد الباحث بناء على أعداد مختلفة وسنوات مختلفة من النشرة الإقتصادية لمصرف ليبيا المركزي

يتبين من خلال الجدول رقم (1) أن الإنفاق العام شهد إستقراراً عند مستويات منخفضة مع بداية فترة الدراسة (2000 – 2003)، فقد تراوح بين 5250 مليون دينار و 8487 مليون

دينار، بمعدل نمو مركب بلغ حوالي 17% خلال الفترة المذكورة، وشهد الإنفاق العام ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (2003-2005)، حيث أرتفع من 7246.2 مليون دينار سنة 2003 م إلى 21343 مليون دينار في سنة 2005 م، بمعدل نمو مركب بلغ 71%، ويرجع هذا الإرتفاع إلى تحسن أسعار النفط العالمية وإنهاء فترة الحصار الإقتصادي، وأستمر الإرتفاع التدريجي للنفقات العامة خلال الفترة (2006 - 2010) فقد أزداد الإنفاق العام من 21378 مليون دينار سنة 2006 م إلى 54498.8 مليون دينار سنة 2010 م، بمعدل نمو مركب بلغ حوالي 26%، وقد شهدت سنة 2011 م انخفاضاً ملحوظاً في الإنفاق العام حيث بلغ 23366.5 مليون دينار، وتعتبر هذه السنة إستثنائية بسبب أحداث ثورة 17 فبراير 2011 م، إلا أن سنة 2012 م شهدت رجوعاً للإرتفاع في الإنفاق العام، حيث بلغ 53941.6 مليون دينار، ثم بعد ذلك أخذ في التذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض خلال الفترة (2011-2020) بسبب الإغلاق المتكرر للحقول النفطية، والحروب التي شهدتها البلاد في تلك الفترة وخاصة في سنتي 2019 و2020، ثم عاد الإنفاق العام إلى الإرتفاع بصورة ملحوظة حيث وصل إلى 127874.4 مليون دينار سنة 2023 م، ويرجع ذلك إلى تعدد الميزانيات التي كان سببها الانقسام السياسي والإقتصادي وإنخفاض قيمة الدينار وعدم وجود رقابة ومحاسبة فاعلة لمن يتسبب في هذا الهدر الكبير لأموال الدولة.

### سياسة ترشيد الإنفاق العام:

تعرف سياسة ترشيد الإنفاق العام من الناحية الإقتصادية بأنها التصرف بالأموال وإنفاقها بحكمة وعقلانية وفقاً لما يمليه العقل ويتضمن ترشيد الإنفاق: ضبط الإنفاق، إحكام الرقابة عليه، الوصول بالتبذير والإسراف إلى أدنى حد، تلافي الإنفاق غير الضروري، زيادة الكفاية الإنتاجية، محاولة الإستفادة من الموارد الإقتصادية والبشرية المتوفرة إستفادة قصوى، أي أن ترشيد الإنفاق العام لا يعني تقليصه أي أن سياسة ترشيد الإنفاق العام هي سياسة تسهم في إحداث تعديل مالي للإنفاق العام دون المساس بالإنفاق الموجه لحماية الفقراء، كما أن سياسة الترشيح تجنب المجتمع مخاطر التبعية الإقتصادية والسياسية وغيرها

من خلال تعزيز القدرات الوطنية في الإكتفاء الذاتي في الأمد الطويل. (الأسدي، 2022، ص 7).

### ضوابط ترشيد الإنفاق العام (الأسدي، 2022، ص ص 9-11):

هناك مجموعة من الضوابط العامة الواجب على الأجهزة والهيئات العامة التقيد بها وإتباعها لتحقيق الترشيح في الإنفاق والذي يؤدي للحصول على أكبر منفعة إجتماعية بأقل قدر من الإنفاق وهي كما يلي:

#### 1- إعداد دراسات الجدوى الإقتصادية:

ليتم دراسة الجدوى الإقتصادية لأي مشروع لابد أن تتضمن هذه الدراسة مجموعة العناصر والتي هي: ربحية المشروع، التكاليف الإستثمارية، آثار المشروع على البيئة، فرص العمل التي يوفرها المشروع وآثاره على إعادة توزيع الدخل، الآثار الإجتماعية للمشروع، إقتصاديات تشغيل المشروع، الخطة المقترحة للتمويل والدراسة التسويقية.

#### 2- تحديد حجم أمثل للنفقات العامة:

ليس من المصلحة أن يتزايد الإنفاق العام بلا حدود بل لابد أن يصل إلى حجم معين وهو ما يطلق عليه الحجم الأمثل للنفقات العامة، وهو ذلك الحجم الذي يحقق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من السكان، في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد المالية للدولة.

#### 3- الرقابة على الإنفاق العام:

تعد الرقابة بمختلف أنواعها (البرلمانية، القضائية والإدارية) من أهم الضوابط في عملية ترشيد الإنفاق العام، لما تقوم به من إكتشاف الأخطاء للعمل الإداري وضبطه، ومدى الإلتزام بقرارات السلطة التشريعية، وضمان التطبيق السليم لقواعد الدولة العامة، ومن ثم تكون حاجز أمان بوجه الفساد الإداري والمالي.

#### 4- تجنب التبذير والإسراف:

تتعدد صور التبذير والإسراف في النفقات العامة في كثير من الدول النامية وهي كما يلي: سوء التنظيم للجهاز الحكومي، إرتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة، عدم التنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية، مثلا الأجهزة المسؤولة عن المياه وتعبيد الطرق والكهرباء،

زيادة أعداد العاملين في الجهاز الحكومي عن الحد اللازم لأداء الأعمال، تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي السلطة والنفوذ، ونفقات التمثيل الخارجي... الخ.

#### 5- الترخيص المسبق من السلطة التشريعية:

تلتزم قواعد المالية العامة أي مبلغ من الأموال العامة يتم إنفاقه أو الإرتباط بإنفاقه بأن يكون مسبقاً بترخيص من السلطة التشريعية، ضماناً لتوجيهه بشكل يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما يساعد الترخيص في ترشيد النفقات لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم مشروع الموازنة قد يطالبون باستبدال بعض النفقات أو إلغائها.

#### 6- تحقيق فعالية وكفاءة الإنفاق العام:

يقصد بكفاءة الإنفاق العام هي قدرة الحكومة لتعظيم أنشطتها الإقتصادية ضمن مستوى إنفاقها وهو شرط أساسي للأداء الإقتصادي للدولة، أما الفعالية فهي مدى تحقيق الأهداف المرجوة بواسطة توجيه الموارد العامة داخل الإستخدامات العامة من جهة والإستخدامات الخاصة من من جهة أخرى.

#### تحليل مؤشرات سياسة ترشيد الإنفاق العام في الإقتصاد الليبي:

يتم تحليل مؤشرات ترشيد الإنفاق العام من خلال عدة مؤشرات وسيتم الإقتصار هنا على البعض من هذه المؤشرات ذات العلاقة بموضوع البحث وهي:

#### أ- مؤشر الإيرادات الريعية (النفطية):

تعد الإيرادات الريعية إحدى طرق قياس سياسة ترشيد الإنفاق العام في الدولة، إذ تعد الإيرادات النفطية من أهم المصادر المعتمدة لتوفير الحيز المالي في الدولة (قدرة الحكومة على تمويل إنفاقها وتنفيذ السياسات المالية دون تعريض إستقرارها المالي وإستدامتها للخطر)، بشرط إستثماره لا تبديده، فعندما تكون نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة كبيرة دل ذلك على عدم تفعيل مصادر أخرى للإيرادات العامة، ومن ثم فإن إقتصاد الدولة يعتمد غالباً على الإيراد النفطي بحيث يقلل من الفرصة التي تحققها الإيرادات النفطية لتوفير حيز مالي ومن ثم تطبيق سياسة ترشيد الإنفاق العام، إذ يتم إستهلاك الحيز المالي لغرض الإنفاق العام وإستبعاد فرصة إستثمار الحيز المالي المتكون وتتمية حجمه، وكذلك من خلال ملاحظة نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فكلما كانت

النسبة كبيرة دل ذلك على إعتقاد الدولة على القطاع النفطي في تكوين ناتجة المحلي الإجمالي وعدم تنويع إقتصاده بمشاركة القطاعات الأخرى (الأسدي، 2022، ص 91)

جدول رقم (2) الإيرادات النفطية ونسبتها من الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي بالمليون دينار

السنة	الإيرادات النفطية	إجمالي الإيرادات العامة	الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات النفطية / الإيرادات العامة %	الناتج المحلي الإجمالي %
2000	2203.0	4662.2	22016.6	47.3	10.0
2001	3603.0	5998.8	21926.7	60.1	16.4
2002	6551.0	8574.1	30389.8	76.4	21.6
2003	3929.0	8040.2	37423.4	48.9	10.5
2004	10731.0	13862.0	48159.0	77.4	22.3
2005	17041.0	19769.0	66618.6	86.2	25.6
2006	17823.8	23719.1	79029.9	75.1	22.6
2007	48638.3	53366.3	92693.6	91.1	52.5
2008	64417.0	72741.2	116639.6	88.6	55.2
2009	35347.0	41785.0	86289.0	84.6	41.0
2010	55713.0	61503.1	102538.2	90.6	54.3
2011	15830.1	16813.3	58966.5	94.2	26.8
2012	66932.3	70131.4	116755.2	95.4	57.3
2013	51775.7	54763.6	95823.4	94.5	54.0
2014	19976.6	21543.3	73000.7	92.7	27.4
2015	10597.7	16843.4	67289.1	62.9	15.7
2016	6665.5	8845.2	69396.2	75.4	9.6
2017	19209.0	22337.6	93605.4	86.0	20.5
2018	33475.8	49143.6	104673.9	68.1	32.0
2019	31394.7	57365.2	96835.5	54.7	32.4
2020	5280.0	22818.0	67784.8	23.1	7.8
2021	103368.9	105620.0	193295.0	97.9	53.5
2022	130535.1	134376.2	197338.9	97.1	66.10
2023	121692.3	125917.7	213893.8	96.6	56.9

الجدول من إعداد الباحث إستنادا على النشرة الإقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ونشرة الحسابات القومية، أعداد وسنوات مختلفة.

من خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات النفطية لسنوات الدراسة وصلت مقدارها الأعلى (130535.1) مليون دينار سنة 2022 م، بينما كان أدنى مقدار لها (2203) مليون دينار سنة 2000 م، وبشكل عام كان معدل نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة والتي بلغت 73.8% وتدل هذه النسبة على أن الإقتصاد الليبي معتمد بنسبة كبيرة جدا على الإيراد النفطي في تكوين إيراداته العامة لتغطية الإنفاق العام من دون الإستفادة منها في مجالات الإستثمار وما يحققه من عوائد، ومع هذا الوضع يصبح من غير الممكن تكوين حيز مالي للدولة تلجأ له وقت الأزمات، أما فيما يخص معدل نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت 32.4% وهي نسبة مرتفعة نوعا ما إذا ما قورنت بالنسبة لدى الدول المتقدمة والتي لم تتجاوز 9%.

يتضح مما سبق أن الإقتصاد الليبي معتمد إعتماد شبه كامل على قطاع النفط في تكوين إيراداته العامة وتمويل إنفاقه العام وكذلك في تكوين ناتج المحلي الإجمالي، لذلك عليه القيام بخطوات جادة لأجل إستثمار إيرادات النفط في مشاريع تحقق مردود عالي، من خلالها يتم إستحداث قطاعات أخرى منتجة إلى جانب القطاع النفطي.

#### ب- مؤشر الإيرادات الضريبية:

تعد الإيرادات الضريبية مؤشرا للحيز المالي ومن ثم سياسة ترشيد الإنفاق العام، وتعد 24% هي النسبة المعتمدة من الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة، فيتم مقارنة هذه النسبة مع النسب المتحققة في أي بلد لمعرفة مدى نجاحها في تطبيق سياسة الترشيح لمواجهة عجز الموازنة العامة للدولة.

جدول رقم (3) الإيرادات الضريبية ونسبتها إلى الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي

السنة	الإيرادات الضريبية	الإيرادات الضريبية / الإيرادات العامة %	الناتج المحلي الإجمالي %
2000	2459.2	52.7	11.2
2001	2395.8	39.9	10.9
2002	2023.1	23.6	6.7
2003	4111.2	51.1	11.0

6.5	22.6	3131.0	2004
4.1	13.8	2728.0	2005
7.5	24.9	5895.3	2006
4.1	8.9	4728.0	2007
9.6	11.4	8324.2	2008
6.3	15.4	6438.0	2009
9.8	9.4	5790.1	2010
0.8	5.8	983.2	2011
4.4	4.6	3199.1	2012
4.4	5.5	2987.9	2013
2.3	7.3	1566.7	2014
6.7	15.7	6245.7	2015
2.1	24.6	2179.7	2016
3.2	14.0	3128.6	2017
15.0	31.9	15667.8	2018
26.8	45.3	25970.5	2019
25.9	76.9	17538.0	2020
1.2	2.1	2251.1	2021
1.9	2.9	3841.1	2022
1.9	3.4	4225.4	2023

الجدول من إعداد الباحث إستنادا إلى بيانات الجدول رقم (2)

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن مقدار الإيرادات الضريبية متذبذبة خلال فترة الدراسة، وقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2019 م حيث كانت 25970.5 مليون دينار، بينما بلغ أدنى مقدار لها سنة 2014 م حيث كانت 1566.7 مليون دينار، وكانت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة 20.8%، وهي نسبة صغيرة تبين إنخفاض الإيراد الضريبي الداخل في تكوين الإيرادات العامة لتمويل الإنفاق العام، ومن ثم عدم توفر الحيز المالي المتأتي من هذا المصدر، أما معدل نسبة إسهام الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي

الإجمالي فكانت 7.7% وهي نسبة صغيرة مقارنة بالنسبة المعتمدة لدى الدول المتقدمة والتي هي 24%.

### ج- مؤشر إنتاجية الإنفاق العام (25):

إنتاجية الإنفاق العام هي عبارة عن العلاقة بين معدل النمو الإقتصادي ومعدل نمو الإنفاق العام، وتقاس إنتاجية الإنفاق العام وفقا للمعادلة التالية:

الإنتاجية العامة = التغيير في الإنفاق العام / التغيير في الناتج المحلي الإجمالي  
يتضح لنا أن إنتاجية الوحدة الواحدة من الإنفاق العام عن طريق أثر هذه الوحدة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي قد تكون الإنتاجية موجبة أو سالبة أو صفر، فإذا زاد الإنفاق بمقدار وحدة واحدة وأزداد الناتج بمقدار موجب فهذا يعني أن الإنفاق منتج بمقدار معين (أكبر من الصفر)، وفي حالة زيادة الإنفاق ولم يتغير حجم الناتج فيدل ذلك على أن الإنتاجية مساوية للصفر (أي غير منتج) أما في حالة زيادة الإنفاق وإنخفاض الناتج فيعني ذلك أن الإنتاجية سالبة (أصغر من الصفر)، أي أن الناتج لم يستجب للإنفاق. من هنا يتضح أن إنتاجية الإنفاق العام أمر غاية في الأهمية كونها تبرز دور الدولة نحو الإنفاق العام هل تتصرف معه بحكمة أم تدعه معرض للهدر والتبذير دون أي جدوى إقتصادية.

### جدول رقم (4) إنتاجية الإنفاق العام في ليبيا

السنة	معدل التغيير في الإنفاق العام	معدل التغيير في الناتج المحلي الإجمالي	إنتاجية الإنفاق العام
2000	-	-	-
2001	6.8	- 0.4	- 17
2002	50.7	38.6	1.3
2003	- 14.6	23.1	- 0.6
2004	619.2	28.7	21.6
2005	760.5	38.3	19.9
2006	0.16	18.6	0.009
2007	44.5	17.3	2.6
2008	42.8	25.8	1.7

0.73	- 26	- 19.1	2009
2.8	18.8	52.8	2010
1.3	- 42.5	- 57.1	2011
1.3	98	130.9	2012
- 1.2	- 17.9	21	2013
1.4	- 23.8	- 32.9	2014
2.3	- 7.8	- 17.9	2015
- 6.1	3.1	- 19	2016
0.3	34.9	12.1	2017
1.7	11.8	20.2	2018
- 2.2	- 7.5	16.6	2019
0.6	- 30	- 18.6	2020
2	64.9	130	2021
23.4	2.1	49.1	2022
- 0.2	8.4	- 1.7	2023

الجدول من إعداد الباحث إستنادا إلى بيانات الجدول رقم (1) والجدول رقم (2)

من خلال الجدول نلاحظ أن إنتاجية الإنفاق العام موجبة في أغلب سنوات الدراسة أي أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، أما في السنوات التي كانت فيها الإنتاجية سالبة فذلك نتيجة لإنخفاض أسعار النفط والذي نتج عنه إنخفاض في الإيرادات وبالتالي إنخفاض في الإنفاق، أو نتيجة الإغلاقات المتكررة لحقول النفط التي كان سببها الإنقسات السياسية والحروب التي شهدتها ليبيا في السنوات الأخيرة، وكذلك كان بسبب الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام والذي لم تتخله بنود تخص التنمية الإقتصادية فكان في هذه الزيادة هدر كبير في المال العام، إضافة إلى ذلك عمليات تهريب الوقود والسلع التموينية والمعدات والآليات والأجهزة.. الخ، وكذلك نلاحظ أنه بجانب الأعداد الكبيرة في عدد موظفي الدولة وما يترتب عليه في حجم المرتبات فإن الدولة تنفق على عدة ملايين من العمالة الوافدة من مختلف الجنسيات بطرق غير قانونية، وبلغت أعلى إنتاجية 23.4 سنة 2022 م، بينما أدنى إنتاجية (17 -) سنة 2001 م.

## النتائج والتوصيات:

### أولاً: النتائج:

- 1 - من خلال تحليل الإنفاق العام وسياسات ترشيده يتضح لنا عدم صحة الفرضية المعتمدة لهذا البحث، فسياسات الترشيح لم تؤدي الغرض منها في ضبط الإنفاق العام وتقليل الهدر وهو ما يسهم في ضبط الموازنة العامة للدولة وعدم وجود عجز فيها.
- 2 - الإقتصاد الليبي إقتصاد ريعي يعتمد بشكل شبه كامل على قطاع النفط في تكوين إيراداته العامة وتمويل إنفاقه العام، حيث تساهم الإيرادات بنسبة 73.8% في المتوسط خلال فترة الدراسة (2000 - 2023).
- 3 - التوسع في إنشاء الأجهزة والوحدات الإدارية الجديدة ومنحها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة الأمر الذي يؤدي إلى عدم الحفاظ على الموارد المالية حيث يتم إنفاق المال العام بأسلوب يتسم بعدم الرشاد.
- 4 - العجز في الموازنة العامة لا يعني دائما قصور في الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة، حيث أن الفساد المالي والإداري من أكبر العوامل التي تقلل من فرص تغطية النفقات العامة وتطبيق سياسات ترشيح الإنفاق العام ما يؤدي إلى التصرف بحكمة في موارد الدولة وعدم ظهور عجز في الموازنة العامة.
- 5 - يوجد إرتفاع متزايد في الإنفاق العام وخاصة في السنوات الأخيرة للدراسة حيث وصل إلى 127874.4 مليون دينار في سنة 2023 م ويرجع ذلك إلى تعدد الميزانيات والتي كان سببها الانقسام السياسي والإقتصادي وإنخفاض قيمة الدينار وعدم وجود رقابة ومحاسبة فاعلة لمن يتسبب في هذا الهدر الكبير لأموال الدولة.
- 6 - ترشيح الإنفاق العام لا يعني تقليصه بل يعني حسن التصرف بالأموال العامة وإنفاقها بحكمة من خلال ضبط الإنفاق وإحكام الرقابة عليه والحد من الإسراف والتبذير والنفقات غير الضرورية وزيادة الكفاءة الإنتاجية ومحاولة الإستفادة من الموارد المتاحة إستفادة قصوى.

7 - نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة صغيرة جداً، حيث تقدر بـ 20.8% في المتوسط خلال فترة الدراسة، وكانت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي 7.7% وهي نسبة صغيرة إذا ما قورنت بالمعدلات الدولية.

8 - سياسة ترشيد الإنفاق العام نتيجتها ضبط الإنفاق العام والرقابة عليه والقضاء على الإسراف والتبذير أو الحد منه، ويكون ذلك بتحديد أولويات الإنفاق ورفع الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام من خلال العمل بدراسات الجدوى الاقتصادية وخلق توازن بين الإيرادات والنفقات العامة.

#### ثانياً: التوصيات:

- 1- العمل على تنويع الاقتصاد وخلق أنشطة اقتصادية ذات طبيعة إنتاجية وذلك من خلال ترشيد استخدام الموارد النفطية وإستثمارها بإنشاء مشاريع تشارك في دعم الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي بدل الإعتماد على قطاع النفط بمفرده.
- 2- العمل على رفع كفاءة النظام الضريبي وجعله نظام قادر على المساهمة في دعم الإيرادات العامة للدولة بجانب قطاع النفط على أن لا تمس هذه الضرائب الطبقات الفقيرة.
- 3- ليس من المصلحة أن يتزايد الإنفاق العام بلا حدود بل لابد أن يصل إلى حجم معين وهو ما يطلق عليه الحجم الأمثل للنفقات العامة.
- 4- العمل على تحقيق التنمية المستدامة والتخفيض تدريجياً من الإعتماد على النفط
- 5- إعادة النظر في جدوى العديد من الوحدات الإدارية العامة والعمل على تقليصها
- 6- وضع قوانين وضوابط للعمال الوافدة والعمل على تقليصها فليبيا ليست ضمان إجتماعي لدول العالم.
- 7- العمل بصورة جدية ومدروسة على مكافحة التهريب.
- 8- العمل وبصورة جدية على توحيد مؤسسات الدولة وذلك لغرض توحيد الميزانيات وأحادية الإنفاق العام

### قائمة المراجع:

- إيمان عدنان حسين الإسدوي، أثر سياسة ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق، 2022 م
- حافظ شعيلي عمر، إقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، منشورات جامعة طرابلس، 2007 م
- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996 م
- عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الإقتصاد العام، (المالية العامة)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998 م
- عبد الرؤوف سعيد عبود، تحليل واقع الإنفاق العام في ليبيا لأجل الترشيح والإصلاح خلال الفترة 2012-2019، مجلة الجامعي، العدد 35، 2022 م، ص 209.
- محمد الشريف دحمري وآخرون، ترشيد الإنفاق العام وأثره على الإقتصاد الجزائري 2006 - 2016، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.
- 8مفتاح عبد السلام عليش، سامي عمر ساس، محددات الإنفاق العام في الإقتصاد الليبي خلال الفترة (1995 - 2020)، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد 20، نوفمبر 2022. <https://www.stcrs.com.ly/hcsj>
- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2013 م
- ميثم صاحب عجام، المالية العامة (دراسة تطبيقية على الإقتصاد الليبي)، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1992 م
- الجريدة الرسمية، السنة الخامسة والعشرون، العدد 18، 1988 م